Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والجواب من وجهين : **الأول** : ان اثبات الإله سبحانه كان متفقاً عليه بين سائر العقلاء بدليل قوله : ﴿ **ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ، ليقولن الله** ﴾[1] . فكان ذلك مفروغاً عنه ، متفقاً عليه ، إلا أنهم كانوا يثبتون الشركاء والأنداد ، فكان المقصود من هذه الكلمة نفي الأضداد والأنداد ، فأما القول بإثبات الإله للعالم فذلك من لوازم العقول . . الثاني : إذا سلمنا أن هذه الكلمة كما دلت على نفي سائر الآلهة دلت على اثبات إلهية الله تعالى ، إلا أنا نقول : هذه الدلالة تكون حاصلة بوضع الشرع لا بمفهوم أصل اللغة . فهذا تمام القول في هذا المقام .

* * *

البحث الخامس

اعلم انه يجوز أن يقال : لا رجل في الدار ، وأن يقال : لا رجل إلا في الدار . أما على الوجه الأول فإنه يوجب نفي الرجال بالكلية ، والدليل عليه أن قولنا : « لا رجل » يقتضي نفي ماهية الرجل ، ونفي الماهية يقتضي انتفاء كل أفراد الماهية ، لأنه لو ثبت فرد من أفراد الماهية لثبتت الماهية ضرورة أنه متى ثبت فرد من أفراد الماهية فقد ثبتت الماهية لا محالة . وأما قولنا : « لا رجل إلا في الدار » . فهو نقيض قولنا « لا رجل في الدار » ولكن قولنا : لا رجل إلا في الدار يفيد ثبوت رجل واحد ، فقولنا لا رجل في الدار وجب أن يفيد عموم النفي ، حتى يتحقق التناقض بين القولين .

والحاصل أن قولنا « لا رجل » أقوى في الدلالة على عموم النفي من قولنا : « لا رجل » مع أن كل واحد منهما يفيد عموم النفي ، ولأجل أن كل واحد منهما يفيد العموم قرىء ﴿ **لا ريب فيه** ﴾[2] . بالقراءتين ، وكذا قوله : ﴿ **فلا رفث ولا فسوق ولا جدال** ﴾[3] . ولأجل أن البناء على الفتح أقوى في الدلالة على العموم اتفقوا عليه في قولنا : « لا إله إلا الله » .

---

(١) لقمان (٣١/٢٥) والزمر (٣٩/٣٨) . البقرة (٢/١٩٧) .

(٢) البقرة (٢/٢)